مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.736

30 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثلاثين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، الساعة العاشرة صباحاً

الرئيس: السيد أكرم (باكستان)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٣٦ لمؤتمر نزع السلاح.

ويشرفني أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الوقت. لقد نصّبت الأقدار باكستان في هذا المنصب في لحظة حرجة وشديدة.

ومن المفهوم تماماً أن انتباه الوفود - وفي الواقع انتباه الرأي العام العالمي - مركّز على اختتام مفاوضاتنا التاريخية من أجل معاهدة للحظر الشامل للتجارب. إن اختتام هذه المفاوضات بنجاح لن يزيد من هيبة هذه الهيئة وحسب، وإنما سوف يسهم كذلك في وقف تطوير الأسلحة النووية، وتشجيع عدم الانتشار النووي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا شك أن نجاح هذه المفاوضات سوف يولّد المزيد من التوقعات العامة فيما يتعلق بالدور المقبل لهذا المؤتمر - وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وسوف أظل على استعداد، كرئيس للمؤتمر، لمساعدة رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السيد راماكير، بأية طريقة ممكنة لضمان اختتام المفاوضات بصورة مبكرة وناجحة.

كما أنني سأحاول، أثناء الفترة القصيرة لشغلي للمنصب، وبتعاون كافة الأطراف المعنية، دفع أعمال المؤتمر فيما يتعلق بعدد من المسائل المعلقة، اعتماداً على ما أنجزه الرؤساء السابقون من أعمال مفيدة جداً.

ومن بين أهم تلك المسائل المعلقة توسيع مؤتمر نزع السلاح. وقد أعرب سلفي، السفير أبواه، في ملاحظاته الختامية عن بعض التفاؤل فيما يتصل بإمكانية وجود حل مرض لهذه المسألة المعلقة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. وأنوي إجراء مشاورات مع كافة الوفود والمجموعات المعنية، بما فيها الدول التي اعتُمدت عضويتها في المؤتمر وتنتظر التنفيذ بموجب مقرر المؤتمر CD/1356. إن توسيع مؤتمر نزع السلاح بمثابة خطوة أساسية في إضفاء خاصية تمثيلية أوسع على المفاوضات الرامية إلى نزع السلاح العالمي. كما سوف تعكس هذه العضوية الأوسع بمزيد من الدقة حقائق العالم الجديدة. وسوف تمكننا من استكشاف أبعاد أوسع لجدول أعمال نزع السلاح، وضمان المزيد من العمق والجوهر لمداولات مؤتمر نزع السلاح، وإضفاء المزيد من المصداقية على مقرراته.

وفي وقت مبكر من هذا العام، عندما اعتمد المؤتمر مقرراته المتعلقة بجدول الأعمال وبرنامج العمل لعام ١٩٩٦، عهد المؤتمر إلى الرئيس بإجراء مشاورات "مكثّفة" حول مسألة نزع السلاح النووي. ولسوء الحظ، لم تؤد هذه المشاورات حتى الآن إلى مقرر. وأعرب عن اعتقادي بأن وجود مقرر إيجابي بشأن هذه المسألة الهامة يعتبر شيئاً أساسياً لاستدامة مصداقية المؤتمر ولتسهيل مساعيه في مجال نزع السلاح. بل يستطيع هذا المقرر الإيجابي في الواقع المساعدة في إيجاد الظروف المطلوبة لنجاح اختتام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب في الوقت الذي تظل فيه مشاعر القلق فيما يتعلق بتوقعات نزع السلاح النووي مسألة مركزية. وأنوي عقد مشاورات مكثفة مع الوفود حول هذه المسألة. وفي أعقاب هذه المشاورات يمكن النظر في المزيد من الخطوات، بما فيها جلسة غير رسمية للمؤتمر لتقرير أفضل الطرق الممكنة للتصدي لمسألة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

وتكتسب مسألة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أهمية متزايدة في الوقت الذي نقترب فيه من نهاية مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقدم منسقنا الخاص تقريراً شفوياً سوف يجري تعميمه اليوم أيضاً. وقد حدث تبادل أولي مفيد للآراء بعد تقديم تقرير السفير مغلاوي. وسيكون من المهم مواصلة نظر هذه المسألة بصورة إيجابية. وبتعاون السفير مغلاوي، أرجو أن أعقد مشاورة أو أكثر من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية، بغية التحقق من المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم فيما يتعلق باستعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وثانيا، تطوير الفهم فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأنها بعد عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وضماناً لتحقيق هذه الأهداف، سوف أواصل الاعتماد على ما تتصف به جميع الوفود من نوايا حسنة وتعاون، وعلى ما يقدمه الأمين العام بتروفسكي، ونائب الأمين العام بن اسماعيل والأعضاء الآخرون في أمانة مؤتمر نزع السلاح من تأييد مستمر ونفيس.

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو هولندا، واستراليا وكينيا. وأود أن أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السفير راماكير، بصفته رئيساً للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

السيد راماكير (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): يسعدني أن أراكم على كرسي الرئاسة، ويشرفني أن أكون أول المتحدثين اليوم في ظل رئاستكم. وإنني على ثقة من أننا سوف نعمل بتعاون ممتاز في هذا الشهر الحاسم من وجود مؤتمر نزع السلاح، وأعرب عن امتناني البالغ لما أشرتم إليه من مساندتي في مهمتي كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. كما أود أن أشكر السفير أبواه، خلَفي وسلفكم، لما أبداه من اهتمام شديد بأعمال اللجنة المخصصة، ولإرشاداته لي بأسلوب رقيق وإنما يتصف بالحكمة أثناء شغله للمنصب لتنفيذ أعمالي. وأخيراً، أود كثيراً أن أرحّب بالسيد دافينيش هنا، الذي جاء من مركز نزع السلاح في نيويورك لحضور هذا الجزء الحاسم من مفاوضات حظر التجارب النووية.

وأول أمس قدمت إلى اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية مشروع نص كامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي نتفاوض عليها حالياً. وأرى أن تقديم هذا النص الكامل يعتبر أمراً أساسياً في هذه المرحلة المتأخرة من المفاوضات ولم يبق من الزمن إلا ما يزيد قليلاً على أربعة أسابيع. وبهذه الطريقة فقط، تستطيع المفاوضات النظر في كل المسائل المعلقة، الرئيسية منها والثانوية، في سياقها الملائم، وفي علاقاتها المتبادلة. وبهذه الطريقة فقط، وبالنص الذي قدمته على المائدة، سوف تتمكّن الوفود من النظر في تلك المسائل كجزء من كل متكامل. وبالنظر في المسائل ككل، من المأمول أن تتمكن الوفود أيضاً من النظر في التوازن الشامل الذي نحاول إيجاده.

وقد أخذت الكلمة اليوم، لا كممثل لهولندا، وإنما بصفتي رئيساً للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، لأشرح بمزيد من التفصيل بعض الأفكار التي دفعتني إلى التعجيل بأن أسلك درباً معيناً وليس درباً آخر فيما يتعلق بعدد من المسائل السياسية الأساسية المعلقة في مشروعي. وأعرب عن رغبتي بصورة خاصة في التطرق إلى الديباجة، والالتزامات الأساسية، ونظام المعاهدة في التفتيش الموقعي، وكذلك المسائل المتصلة بتكوين المجلس التنفيذي وبدء النفاذ.

وليست هناك ضرورة لتذكير الوفود بالمقترحات الكثيرة التي قدمتها الوفود في سياق مفاوضاتنا فيما يتعلق بالديباجة. والقليل من هذه المقترحات لم تلق معارضة. وقد وجدت مكانها طبعاً في نص المشروع. على أنه حيثما كانت هناك اختلافات كبيرة، نظرنا بعناية في الصيغ التي تدل على إمكان وجود توازن بين ما هو مرغوب وما يمكن تحقيقه. وعلى سبيل المثال، حاولنا إيجاد صياغة ملائمة للمكان الذي يتعين أن تشغله معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عملية نزع السلاح في حد ذاتها. كما يحاول نصنا العثور على الصياغة الملائمة لوصف العلاقة بين المعاهدة والتحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها.

وهكذا، تركز الديباجة في النص الذي قدمته على "ضرورة بذل جهود منهجية وتدريجية متواصلة لتقليل الأسلحة النووية في العالم بغية الوصول في النهاية إلى هدف إزالة هذه الأسلحة، ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعّالة".

كما تعرب الديباجة في النص الذي قدمته عن الاقتناع بأن "وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية، بتقييد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وإنهاء استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيراً فعالاً لنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه.

وينعكس في الديباجة ما تستطيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب الإسهام به في عملية نزع السلاح النووي، عن طريق التسليم بأن المعاهدة "ستشكل بالتالي خطوة معقولة، في سبيل القيام بعملية منهجية لتحقيق نزع السلاح النووي".

وكما هو الحال في المعاهدات الأخرى لنزع السلاح، اخترت في المشروع الذي قدمته مصطلح "الالتزامات الأساسية". ومع ذلك، فإن نطاق المعاهدة في المشروع الذي قدمته، أي ما تنوي المعاهدة منعه، يتضمن أكثر من التزام: لا ينبغي للدول الأطراف الامتناع فقط عن جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، وإنما ينبغي لها أيضاً منعها وحظرها في أي مكان يخضع لولايتها وسيطرتها. وزيادة على ذلك، تتعهد الدول الأطراف بالامتناع عن أن تسبّب أي تفجير من هذه التفجيرات أو تشجيعه أو الاشتراك في تنفيذه بأية طريقة.

وقد نظرت بصورة جادة في مقترحات ترمي إلى زيادة تعريف نطاق المعاهدة. وبعد الدراسة الدقيقة كان لزاماً أن أستنتج أن محاولة ذلك سوف تؤدي إلى تقليص شديد وسريع جداً لما يتوفر للصياغة الحالية من احتمالات توافق الآراء.

وفي هذا السياق، أود أخيراً جذب الانتباه إلى العلاقة القائمة بين الالتزامات الأساسية على النحو الذي ترد صياغته في مشروع نص النطاق الذي قدمته وما ينعكس في الديباجة من اقتناع بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب سوف تقيّد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية.

وفي المشروع الذي قدمته في وقت مبكر من هذا الأسبوع، رسمت نظاماً للتفتيش الموقعي يحاول إيجاد توازن بين الحرص على أن يسهم النظام إسهاماً فعالاً في التحقق من الامتثال للمعاهدة - ومن ثم في

مصداقيتها - من ناحية، والحرص على ألا يهدد نظام التفتيش اهتمامات الأمن المشروعة للدول الأطراف، أو حتى إساءة استخدامه على نحو عابث، من الناحية الأخرى.

وأرى أن مشاعر القلق من النوع الأخير حقيقية بطبيعة الحال، وخاصة إذا ما جمع نظام التفتيش الموقعي بين الاستخدام غير المقيّد لأي نوع من المعلومات، بلا أي تحفظ، وبين إمكانية اتخاذ المجلس التنفيذي قرار بصورة شبه تلقائية لإجراء التفتيش الموقعي بموجب ما يسمى بإجراء "الضوء الأحمر".

ولذلك، ومنذ الأسابيع الأخيرة لمفاوضاتنا، استنتجت أولاً أن استخدام المعلومات المستمدة من الوسائل التقنية الوطنية للتحقق من الامتثال للمعاهدة ينبغي أن يكون مقبولاً من حيث المبدأ، ولكن ليس على نحو متحفظ. ولذا، فإن المشروع الذي قدمته يحدد أن استخدام هذه الوسائل الوطنية ينبغي أن يكون "على نحو ينسجم مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً". وقد أدرج هذا المفهوم في النصوص العامة المتعلقة بالتحقق لكي يوفي هذا الاستخدام باحتياجات التحقق العامة بموجب المعاهدة.

وثانياً، ولموازنة مشاعر القلق الموجزة أعلاه، اخترت أيضاً إجراء ما يسمى "الضوء الأخضر" بدلاً من إجراء "الضوء الأحمر" لبدء تفتيش موقعي. وبمزيد من التحديد، يتطلب النص الذي قدمته قراراً من المجلس التنفيذي يرتكز على موافقة أغلب أعضائه. وهكذا، يحمل التفتيش الموقعي الذي تتم الموافقة عليه ثِقل وسلطة المجلس التنفيذي باعتباره الهيئة التمثيلية لجميع الدول الأطراف لا للدولة الطرف الطالبة وحدها.

وأرى أنه في الحالة النادرة التي سيُجرى فيها تفتيش موقعي، يستهدف النص الذي قدمته تحقيق توازن في إجراء هذا التفتيش. ويتكون هذا التوازن من تفتيش يمكن إجراؤه بأقصى قدر من الفعالية من ناحية، ولكن من الناحية الأخرى بموجب أحكام التحليق والوصول التي تضمن أثناء التفتيش احترام الاهتمامات الأمنية المشروعة للدولة الطرف موضع التفتيش.

ولقد استمعت بعناية للمناقشة التي جرت في الأسبوع الماضي حول تكوين المجلس التنفيذي لمنظمة المعاهدة في المستقبل. وفهمت من تلك المناقشة أن الوفود قد رحبت عموماً بمشروع الاقتراح المقدم من صديق الرئيس حول هذا الموضوع. وتتعلق أهم التعليقات بعدد المقاعد المخصصة لبعض المجموعات. وقد نظرت بصورة جادة في شتى الآراء المعرب عنها فيما يتصل بهذه المسألة، لكنني مع ذلك أرى من غير الحكمة تغيير العدد الإجمالي للمقاعد وهو ٤٥ مقعداً، ولا توزيع عدد المقاعد فيما بين شتى المجموعات. فوجود مطالبات عديدة بمزيد من المقاعد كان يمكن أن يؤدي إلى مجلس تنفيذي كبير عسير الإدارة، هذا في الوقت الذي أعربت فيه أغلب الوفود عن الرغبة في مجلس صغير يستطيع العمل على نحو يتصف بالكفاءة. كما أعربت بعض الوفود عن مشاعر القلق فيما يتعلق بمعايير تعيين أعضاء المجلس. وتتصل هذه المعايير بالقدرات النووية، وعدد مرافق الرصد، والخبرة في تكنولوجيا الرصد، والإسهامات المالية للدول الأطراف. وقد حاولت هنا موازنة النص بحيث يترك المزيد من المرونة للمناطق الجغرافية في تطبيق تلك المعايير، عن طريق الإشارة إلى أن أعضاء المجلس التنفيذي ينبغي تعيينهم لا "بناء على" المعايير الأربعة، وإنما "بوضعها في الاعتبار".

وبعد جلسة يوم الخميس الماضي المتعلقة ببدء النفاذ، تحققت من أنه في الوقت الراهن لا يوجد حل واضح المعالم يقبله الجميع - أي لا توجد صيغة سحرية إذا جاز التعبير - لبدء نفاذ معاهدة الحظر

الشامل للتجارب. كما تعرض للنقد النص الذي يفيد ببدء نفاذ المعاهدة بعد التصديق عليها من ٣٧ دولة من الدول المسؤولة إما عن محطة رصد سيزمي ابتدائية أو مختبر للنويدات المشعة. ومع ذلك، أعربت عدة وفود عن اهتمامها بهذه الصيغة، ويبدو أنها تدل في الواقع على الطريق قُدماً.

وكما قلت، لم يبق لنا سوى ما يزيد قليلاً على أربعة أسابيع قبل اليوم المحدد، وهو اليوم الأخير في هذا الجزء من الدورة، الذي ينبغي لنا فيه اختتام المفاوضات. وبهذا الوقت الضئيل المتبقي، فإنني سأكون أخفقت كرئيس للجنة المخصصة التي تجري فيها هذه المفاوضات إذا لم أزود الوفود بنص كامل للمعاهدة الآن. وأعرب عن أملي المخلص في أن تدرس الوفود هذا النص بعناية. وهو يعكس أفضل رأي لي فيما يتعلق بتحديد الاحتمالات التي يمكن فيها إيجاد اتفاق نهائي، وسوف يتعين بطبيعة الحال وضع رأيي موضع الاختبار، ولا شك الاختبار القاسي للمفاوضات التي لا تزال تنتظرنا، قبل إنجازنا لمهمتنا. وفي الجزء المتبقي من هذا الأسبوع سوف أتقدم باقتراحات فيما يتعلق بالهيكل الأمثل لمفاوضاتنا للأسابيع المقبلة. وسيكون المعيار الوحيد لي هو كيف يمكن لمقترحاتي تحقيق النتيجة المرغوبة على أفضل وجه. ولن أدخر أنا نفسي جهداً في تسهيل المفاوضات. وإنني على ثقة من قدرتنا على النجاح. والنجاح لا بد أن يكون حليفنا.

الرئيس: أشكر رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو أيضاً ممثل هولندا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل استراليا، السفير ستار.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس، لا شك أن من حسن حظنا أن الأقدار دارت وآلت بكم إلى الرئاسة. اسمحوا لي أن أعرب عن تهنئة وفدي لتوليكم للمنصب وتأكيد تعاوننا ومساندتنا الكاملين لكم. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديري لما أنجزه سلفكم، السفير أبواه، من أعمال.

وقد طلبت الكلمة هذا الصباح لتسجيل بعض الآراء المتعلقة بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتعرب استراليا عن اعتقادها بأننا الآن، كمؤتمر، مستعدون ومؤهلون لاستكمال هذه المفاوضات في الأسابيع الأربعة المتبقية. ومن دواعي تشجيعنا ما أبدته الوفود من احساس متنام بالقوة الدافعة والمرونة والإلتزام. ونعتقد أن الأغلبية الساحقة من الوفود تشعر بأننا على مقربة من الإنجاز الذي تسعى إليه بلدان كثيرة منذ وقت طويل جداً.

وما زلنا، شأننا شأن الوفود الأخرى، ندرس مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي قدمها يوم ٢٨ أيار/مايو رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكير. كما أننا أحطنا علماً بعناية بخطط السفير راماكير فيما يتصل ببرنامج للمشاورات والمفاوضات المكثَّفة على مدى الأسابيع القليلة القادمة.

وبعد أن نظرت في الوثيقة CD/NTB/WP.330، أستطيع أن أقول على الفور إن النص الذي قدمه الرئيس يعكس اللمسة الماهرة، والعمل الشاق، والنهج الفني عالي المستوى للسفير راماكير ووفده. كما نستطيع أن ندرك من القراءة الأولى أن الأسلوب والهيكل والمفاهيم في الوثيقة WP.330، خليقة أن تكون مألوفة بدرجة كبيرة لجميع المشتركين في هذه المفاوضات. ونعرب عن ترحيبنا بحقيقة أن هذا النص ترتكز دعائمه بصورة راسخة على الجهود الجماعية الدؤوبة للوفود وأعضاء مكتب اللجنة المخصصة على مدى العامين

الماضيين وأكثر. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري الخاص للأعمال التي قام بها السفير زهران، والسفير برديتيكوف، ومختلف أصدقاء الرئيس، الذين كان لإرشادهم وطاقتهم وقيادتهم الفضل في الكثير من التقدم في الجزء الأول من هذه الدورة، والذي تمكن رئيس اللجنة المخصصة من إحرازه. لقد كان ذلك جهداً جماعياً يبعث على الإعجاب.

ولا يترتب على ما قلته أن النص الذي قدمه الرئيس يمثل بالضرورة ما كنا نود رؤيته على المستوى الوطني. وإننا ندرس أهمية محتواه والخيارات التي عرضها الرئيس، ونتطلع إلى الاشتراك في عملية متابعة. ونسلّم بأن ذلك ينطبق بنفس القدر على وفود أخرى.

على أن الوفد الاسترالي يقبل اعتبار هذه الخطوة الأخيرة في العملية التي استهلها رئيسنا على أنها أفضل وسيلة، بل الوسيلة الوحيدة في الواقع، التي نستطيع أن ندرك بها أن المفاوضات يجري إنهاؤها بنجاح. وكشأن الوفود الأخرى، فإننا نعتبر التوصل إلى نتيجة في الوقت المناسب - أي نص معاهدة متفق عليه كما يطلب المجتمع الدولي - بمثابة الحتمية التي تقرر ما نستخدمه من إجراءات في العمل نحو توافق الآراء. وبهذا النص، وبالموارد التفاوضية للنص المتداول، تتوفر لنا سبل انجاز المهمة التي تنتظرنا.

وفي مستهل دورة عام ١٩٩٦، عيّن هذا المؤتمر بصورة جماعية السفير راماكير ليتولى مسؤولية مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، متوقعاً بصورة واضحة أنه سوف يقود مداولاتنا نحو نتيجة ناجحة في فترة زمنية لا تكاد تبلغ الآن بضع أسابيع. ولا نشعر بخيبة الأمل. ونعتقد أن الخطوات التي اتخذها ملائمة وفعّالة. وفي هذه المرحلة، نعتبر النص الذي قدمه الرئيس بمثابة الوسيلة الضرورية لنقل المرحلة النهائية والحاسمة من مفاوضاتنا، ونعرب عن كامل تأييدنا للعملية التي استهلها السفير راماكير.

وقد حان الوقت لاختتام هذه المفاوضات. ولدينا الأدوات اللازمة لاختتامها. وسواء فعلنا أم لا، وسواء اشتركنا بصورة خاصة اشتراكاً كاملاً في العملية التفاوضية التي طرحها علينا السفير راماكير، فإن ذلك سوف يعكس الآن جدّية الغرض الذي نحدده لهذه المهمة.

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثلة كينيا، السفيرة تول.

السيدة تول (كينيا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم لرئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من مداولاتنا. ونظراً لجدارتكم التي لا غبار عليها كدبلوماسي ومفاوض ماهر، يعرب وفدي عن كامل ثقته في قدرتكم على توجيه مهمتنا نحو النتيجة المثمرة المتوقعة. ويود وفدي أن يؤكد لكم مواصلة اشتراكه ومساندته. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السفير الموقر النشط من نيجيريا، والذي لولا توجيهه وبصيرته ما استطعنا أن نحرز أثناء توليه للمنصب ما أحرزناه من تقدم هائل. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن الترحيب بزميلنا السفير فصيحة ييمر من اثيوبيا الذي انضم مؤخراً كممثل دائم لبلده في جنيف ورئيساً للوفد الاثيوبي لدى مؤتمر نزع السلاح.

وكما ذكرت في ملاحظاتي الافتتاحية، وصل مؤتمر نزع السلاح إلى مرحلة حاسمة في مفاوضاته المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومع بقاء خمسة أسابيع فقط لإنجاز نص المعاهدة، كما يتوقع المجتمع الدولي، يعرب وفدي عن القلق إذ إن النص المتداول ما يزال مثقلاً بالأقواس. ويتعين إيجاد حل للمأزق الراهن، ولشتى المسائل المعلقة التي تبدو شائكة، من النطاق، والتفتيش الموقعي، ودور نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والوسائل التقنية الوطنية. ونطلب إلى الوفود إظهار الإرادة السياسية عن طريق استعراض مواقفها لتمهيد الطريق للتوصل إلى هدفنا. ولهذه الغاية، نعرب عن عرفاننا للسفير جاب راماكير الذي قام بصفته رئيساً للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، بتعميم ورقة العمل CD/NTB/WP.321، التي تقدم موجزاً لمشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونتذكر جميعاً أن السفير راماكير، بما له من جهود دؤوبة، قدم في بداية هذه الدورة طريقة جديدة للعمل في جلسات اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، تستهدف التركيز على المسائل الرئيسية المعلقة، وبذا تتزايد سرعة التقدم نظراً لعامل الوقت. ويعتبر تبادل الآراء الذي قمنا به خلال الأسبوعين الماضيين مفيداً جداً. كما أننا مدينون لمشروع النص الوافي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذي قدمه الرئيس يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ إلى اللجنة المخصصة، والذي قدمه السفير راماكير هذا الصباح، وهو النص الذي ندرسه بعناية فائقة. ونعرب عن أملنا في الإدلاء بتعليقات حول هذا النص في مرحلة لاحقة. ومع ذلك، يعرب وفدي عن القلق الشديد لعدم التفاوض حتى الآن على النص في جلسات اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. إن عامل الوقت عامل أساسي، وإذا أردنا أن نحرز تقدماً - وعلينا إحرازه - فإن وفدي مقتنع بأنه ينبغي لنا الآن تركيز مفاوضاتنا على النص المتداول القائم.

وتعرب كينيا عن اعتقادها بأنه ينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تحظر كافة التجارب النووية في جميع البيئات وفي كل الأوقات. ويرد تصور ذلك في ولاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية: التفاوض بصورة مكثفة على معاهدة عالمية وقابلة للتحقق على نحو متعدد الأطراف للحظر الشامل للتجارب، من شأنها الإسهام بشكل فعّال في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه، وفي عملية نزع السلاح النووي، ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويعرب وفدي عن معارضته لأي اقتراح يسمح بتجارب انتقائية. وإن أي شيء يقل عن حظر جميع التجارب النووية لن يبشّر بالخير لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب إذ سوف يصبح هدفها عقيماً. وبناء على ذلك، فإننا نرى أنه ينبغي للديباجة أن تبسط مبادئ وأهداف المعاهدة المنصوص عليها في ولايتنا التفاوضية، وأن تعكس السياق الذي يتم فيه التفاوض على المعاهدة. وتجدر الإشارة كذلك إلى حقيقة أنه يتعين أن تسهم بعض أهداف المعاهدة في تشجيع منع انتشار الأسلحة النووية بجميع وجوهه، ومنع التطوير النوعي للأسلحة النووية، ومن ثم نزع السلاح النووي. وينبغي اخضاع المعاهدة وديباجتها للاستعراض الدوري لضمان تحقيق أهدافها.

ونعرب عن ترحيبنا بعرض الحكومة النمساوية استضافة مقر منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب في فيينا. وهذا عرض جذاب، إذ يستتبع أن يكون مقر منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب مقراً مشاركاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي سوف يسهم هيكلها الإداري والداعم، وكذلك خبرتها المحددة في مجال التحقق، في خفض تكاليف البدء. ولذا، يعرب وفدي عن مشاركته للوفود الأخرى في الموافقة على أن يكون مقر المنظمة في فيينا، بالنمسا. وفيما يتعلق بالمجلس التنفيذي، يشارك وفدي الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للسفير بيجيلون - تويمي لأعماله الجديرة بالثناء في التقدم، بصفته صديقاً للرئيس للمجلس التنفيذي، بوثيقة غير رسمية نعتقد أنها بمثابة أساس جيد للعمل. ومع ذلك، ترى كينيا، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى، أنه يتعين تطبيق صيغة أفضل لتوزيع المقاعد على شتى المناطق، على نحو يتسق مع

أحكام النص المتداول الحالي، ليعكس الإنصاف الإقليمي ويتجنب التهميش. وزيادة على ذلك، لا يرى وفدي ميزة في منح مقاعد دائمة في المجلس التنفيذي. ولا ينبغي أن يغيب عن ناظرنا التزام أفريقيا بتحريم التجارب النووية وحيازة الأسلحة النووية على أراضيها، وهو التزام يتضح بجلاء من التوقيع على معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في القاهرة، مصر، من قبل ٤٥ دولة أفريقية، وكذلك ٤ دول حائزة لأسلحة نووية وأسبانيا. ونعرب عن أملنا في أن توقع كذلك الدولة المتبقية الحائزة لأسلحة نووية على البروتوكولات.

وقد تم تعيين كينيا كبلد مضيف لمحطة سيزمية ابتدائية ومحطة دون صوتية لنظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في كيليمانبوغو. واستُقبل الطلب الموجه إلى السلطات المعنية في نيروبي استقبالاً مؤاتياً. ويتطلع بلدي إلى القيام بدور ايجابي في هذا المجال وتقديم كامل التعاون. ويؤيد ذلك حقيقة أن حكومة كينيا عيَّنت مؤخراً الدكتور ديندي من دائرة الجيولوجيا بجامعة نيروبي ممثلاً لها في فريق الخبراء العلميين. ويعرب وفدي عن الأمل في إمكان تأمين التمويل الضروري للنهوض بمحطة كيليمانبوغو وصيانتها لكي توفي بالمتطلبات الملائمة لمحطة من محطات نظام الرصد الدولي، وكذلك تدريب العلماء الكينيين على بث واستقبال وتحليل البيانات الواردة من مركز البيانات الدولية والمرسلة إليه. وفضلاً عن ذلك، يعرب بلدي عن استعداده للنظر في أي طلب لإنشاء محطات إضافية قد تكون مطلوبة.

وتعرب كينيا عن اعتقادها بأنه ينبغي لمركز البيانات الدولي القيام بالمهمة المركزية المتصلة بالتحقق من خلال المعاينة وتحليل جميع الظواهر على أساس يومي للدول الأطراف. ونرى أن الخيار ٣، بصيغته المدرجة في ورقة العمل CD/NTB/WP.312، المقدمة من صديق الرئيس لمركز البيانات الدولي، هو أفضل ما يفي بأغراضنا، إذ لا تتوفر لجميع الدول الأطراف القدرة على معاينة البيانات وتحليلها. وينبغي أن يكون التفتيش الموقعي هو الملاذ الأخير، وينبغي القيام به على النحو الأقل تقحماً بعد موافقة المجلس التنفيذي.

وكينيا دولة طرف في معاهدة عدم الإنتشار، وليس لديها النيَّة مطلقاً في استحداث أسلحة نووية. ونظراً لحقيقة أن أحكام معاهدة عدم الإنتشار تنص على أن لجميع الدول الأطراف في المعاهدات الحق في الإشتراك بأقصى قدر ممكن في تبادل المعلومات العلمية، والتعاون بصورة إفرادية أو مع الدول الأخرى، من أجل المزيد من تطوير تطبيقات الطاقة الذرية للأغراض السلمية، ومع مراعاة أن بعض الاقتصادات، وخاصة في أفريقيا، يجري تحريرها، فنتوقع من البلدان التي تحوز بالفعل هذه التكنولوجيا أن تتقاسم مع غيرها المعلومات دون تمييز من خلال نقل الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وأثناء الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح هذه، قدمت مجموعة الـ ٢١ اقتراحاً رسمياً ينادي بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لكي تبدأ المفاوضات فيما يتعلق ببرنامج للإلغاء التدريجي للأسلحة النووية بحيث يؤدي في النهاية إلى القضاء على الأسلحة النووية في خلال إطار زمني محدد. وتعرب كينيا عن اعتقادها بأنه بعد عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح تركيز انتباهه على نزع السلاح النووي.

وقد ظلت مسألة توسيع عضوية المؤتمر على جدول أعمالنا لعدد من السنين. إن مؤتمر نزع السلاح، بوضعه الحالي، لا يعكس واقع المجتمع الدولي اليوم. وقد استمع هذا المحفل إلى نداءات عديدة لتنفيذ مقرر

مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة CD/1356، فيما يتصل بالتوسيع. وتود كينيا إعادة تأكيد طلبها بقبول جميع الوفود البالغ عددها ٢٣ وفداً كأعضاء في المؤتمر بغية أن يصبح هذا المحفل أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي.

الرئيس: اشكر ممثلة كينيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلي. وذلك ينهي قائمة المتحدثين لهذه الجلسة العامة. هل يرغب أي وفد آخر في طلب الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً.

وأود فقط أن أخبركم أن الأمانة قد عممت نسخة غير رسمية من الملاحظات الأولية التي أبداها المنسق الخاص، السفير مغلاوي من الجزائر، فيما يتعلق باستعراض جدول الأعمال باللغتين الانكليزية والفرنسية. وأظن أن هذه النسخة موجودة فعلاً مع الوفود.

كما عممت الأمانة بناء على طلبي جدولاً زمنياً مؤقتاً للجلسات المقرر عقدها في الأسبوع التالي. وقد تم إعداد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو كالمعتاد مجرد جدول زمني استرشادي يخضع للتغيير في حالة الضرورة. وسوف يوضح رئيس اللجنة المخصصة تفاصيل الجلسات، إما في المكتب المفتوح العضوية أو في اللجنة نفسها. وعلى هذا الأساس، هل أفترض قبول الجدول الزمني؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: سوف تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠